التأويل في النظر النحوي

د. دليلة مزوز
جامعة محمد خيضر- بسكرة.

1. التأويل:

إذا عرفنا حقيقة التأويل في الاصطلاح أنه صرف الكلام عن ظاهره إلى معنى يحتمله، تبين لنا أن الأحكام النحوية تنقسم إلى قسمين: قسم ظاهر،وقسم مؤول؛أي أنها أحكام أصلية وأحكام فرعية نتجت عن" حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتماله بدليل يعضده"[1].

ومن ثم كان التأويل وسيلة منهجية في التوسع في الأحكام وتعدد المعنى؛ إذ أنه طريق للوصول إلى المعنى الخفي وإظهاره ثم وضعه بإزاء المعاني الظاهرة فنلحظ أن هذه المعاني احتملها اللفظ الأصلي ودل عليها بطريق من طرق الدلالة إما بالمنطوق أو المفهوم.

تخضع التراكيب العربية لتغيرات كثيرة بحسب نية المتكلم والمقام وظروف السامع، فتمتد أو تتقلص في بنيتها التي تدفع بذهن المتلقي إلى تأويل المعنى والبحث عن احتمالاته من خلال التقليب في عناصر التركيب الظاهرة واستدعاء العناصر الغائبة من البنية العميقة عن طريق الحذف الذي يستدعي تأويل البنية للحصول على المعنى الخفي.

1.1. الحذف والتأويل:

فالحذف أحد هذه العناصر التي تترك أثرا معنويا في البنية السطحية، إذ يشكل قرينة معينة على تتبع المعنى الدقيق بتأويل البنية عن طريق إعادة الترتيب والربط بين العناصر الوظيفية.

وللحذف طريق نحو التوسع في المعنى مثلما أكد السكاكي[1]، فهو يحرر التركيب من القيود اللفظية التي تفسح المجال أمام احتمالات التأويل وتجعله مختلفا باختلاف نوع العنصر المحذوف.

فالفعل المحذوف يتقيد بضوابط الحذف التي حددها النحاة في ثلاثة مواضع: أن يكون جوابا لنفي أو استفهام، وفي الاشتغال، وبعد القول في جواب الاستفهام[2] وفي قوله تعالى : ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴿٣٥﴾﴾ **البقرة**. أُوّل لنصب تقدير الفعل المحذوف "**ولتسكن زوجك**" وحذف الفعل لدلالة "اسكن" عليه. وهذا الحذف ورد في باب عطف المظهر على المضمر الذي جوزه سيبويه[3]. ويفسر هذا الحكم النحوي من جهة القيمة الدلالية للمضمر واستحضاره ليتم العطف عليه.

ويرد الحذف في مواضع كثيرة من القرآن الكريم حذف العامل في(إذا) الذي دل عليه معنى الجملة بعدها تقديره"أنبعث أئذا ضللنا؟"[4]. ويؤول هذا التقدير بدليل القاعدة النحوية: أن ما بعد "إن" لا يعمل فيما قبلها، إذ أعانت الأحكام النحوية التركيبية على تفسير عمل العامل الذي لا يعمل عملين وهذه الفكرة تؤيد حركية المعنى التي تسير من اليمين إلى اليسار في حركة دائرية لربط العناصر الوظيفية بالعامل. ونمثل لها بالرسم الآتي الذي يعكس خطية التركيب ودائرية المعنى.

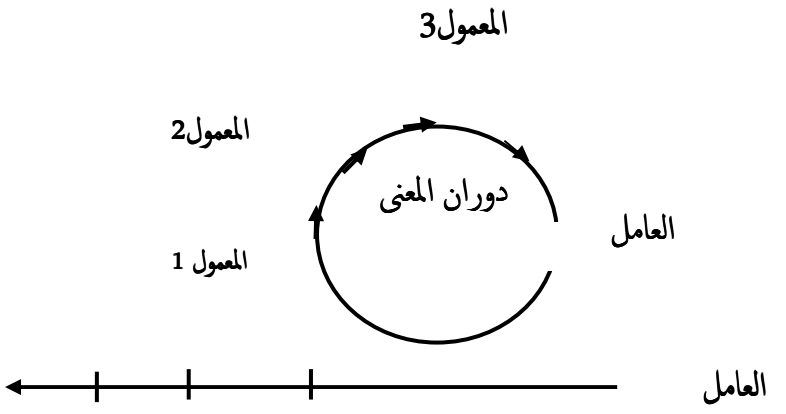

المعمول1 المعمول2 المعمول3

فإذا حذف العامل (...) دلت عليه المعمولات بإحالة رجعية تعكس علاقة الربط المعنوية.)(⟵

لقد جعل النحاة في حذف العامل منهجا تأولوه ودلوا عليه بقرائن لفظية ومعنوية[5]، أو مقالية وحالية[6]، عندما يكون المحذوف عاملا أو معمولا.

يتصل العامل في النظرية النحوية بالتأويل، إذ يقوم على توجيه المعنى وتنظيمه في التركيب، ويقوي العلاقات في المعاني الوظيفية بين العمد والفضلات.

إذ به" يتقوم المعنى المقتضى، وإن أراد بها النسبة بين المضاف والمضاف إليه"[7]، فالبحث في نظام العلاقات الذي أشار إليه النحاة من خلال نظرية العامل يقضي بالتحكم في دوال النسب التي تعمق فيها الأصوليون.

إن التمثيل التطبيقي للعمل التأويلي الذي تضطلع به القرائن المقالية أو الحالية يبلغ مداه عند المتلقي النموذجي، إذ يعمل على ربط عناصر الخطاب ببعضها ليجمع الدلالة

التصورية.فإذا سمع" زيدا" عد ذلك قرينة لفظية دالة على موقف استفهامي سابق: من أضرب؟. أما إذا لمحت شخصا يحمل عصا متجها صوب شخص ما، تقول: زيدا[8]. أي أتضرب زيدا ؟ فيكون المشهد الحالي معبرا عن حدث سيقع. فالقرار التأويلي الذي يدفع إليه النص برغبة المتلقي يعد عملا تحويليا ينقل مستعمل اللغة من داخل اللغة إلى خارجها، إذ يقوم بربط الموقف اللغوي بالمرجع والذات المؤولة عن طريق الإحالات اللغوية.

وهنا تقوى عملية إنتاج التراكيب ذات الدلالات المختلفة، وتزداد إمكانية التحويل وفق الشروط التي يمنحها النص لممارسة التأويل والعودة إلى المعنى الأصلي، لأن"المعنى هو القصد والمراد"[9].

فالمعنى موصول بقوانين النحو وأحكامه" إنه قانون يمثل سندا للنحوي ومرتكزا له في تحديد كثير من الوظائف وتعليل كثير من الظواهر اللغوية"[10].

فمعاني الكلام التي يتداولها المتكلم (المنتج) والمخاطب (المؤول) تحكمها ضوابط النحو ومقاصد الكلام وسياقاته؛ فالنحو "نظام دلالي يشكل أبنية دلالية مولدة من البنية النحوية المجردة الأولى التي يحكمها المتكلم الواضع مسيرا إما بالاعتقاد أو الإرادة "[11].

فالتأويل نقطة التقاء بالمدخل الذي تحكمه القوانين التركيبية نحو الصيغة والزمن والمنتهى أو (المخرج) الذي تمثله السياقات والإحالات والقرائن ومنثم فإن احتمالاته مفتوحة على رصد كثير من الدلالات والعلاقات السياقية ذات الصلة بالتركيب.

إنه مرتبط بالنحو من جهة الاستعمال الوظيفي، حيث ساعد على تعدد الأحكام النحوية، وفسح المجال أمام تطور التفكير النحوي.

2. الحذف في النظرية النحوية العربية:

تداخلت في النظرية النحوية العربية عدة مصطلحات ذات مفاهيم دقيقة وهي: الحذف والإضمار، اللذان صارا بمنزلة المترادفين لا سيما في التطبيق النحوي؛ فقد ثبت عن سيبويه أنه وصف المحذوف بالمضمر يقول:"هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرا ويكون المبني عليه مظهرا،وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت:ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله." [12].

وظلت المسألة على حالها، حيث عبر النحاة بالحذف حينا والإضمار حينا آخر، وكأنهم أحسوا بحدسهم اللغوي الفارق الدقيق بين الحذف والإضمار، غير أنهم لم يثبتوا ذلك في التطبيق، فهذا ابن جني يتتبع أضرب حذف الفعل ويبين ببنية اشتغالية أضمر فعلها الأول وفسر بالثاني نحو: زيد ضربته وتقديره: ضربت زيدا ضربته[13]، ويصرح في موضع تحليله للتركيب: أزيد قام؟ بأن زيدا "مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل" [14].

فالإضمار أدق درجات الحذف، إذ يخرج في هذا النص من الترادف إلى التدرج في الوظيفة؛ إذ أنه درجة عليا من الحذف.

وفي المسار نفسه يسير ابن هشام، إذ نجده وهو يشرح شروط الحذف، يقول :

"وجود دليل حالي كقولك لمن رفع سوطا "زيدا" بإضمار أضرب، ومنه: ﴿**قَالُواْ سَلَـٰمًا ۖ قَالَ سَلَـٰمٌ ۖ**﴾ ، أي سلمنا سلاما، أو مقالي كقولك لمن قال: من أضرب؟

"زيـــد" ومنه جاء في النحل: ﴿ **وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُواْ خَيْرًا ۗ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِى هَـٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۚ وَلَدَارُ ٱلْـَٔاخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ**

﴿ٱلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾[15]. أما السهيلي (ت581هـ) فقد أدرك الفارق الذي أحس به النحاة ولم يطبقوه، وبينه تنظيرا وتطبيقا، فأما التنظير فقد حده بقوله: "والإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء، فهذا فرق ما بينهما وهو واضح لا خفاء له، ولا غبار عليه"[16].

فما بين الإضمار والحذف يعكس ما بين المنطوق والمخفي في النفس؛ فالإضمار حذف لشيء لم يلفظ به، بل بقي في النفس، أما الحذف فحقيقته أنه ظاهر بين ثم استعين على حذفه لأغراض بلاغية. ونتبين المسألة في هذين المثالين:

1. الذي رأيته أمس.
2. الذي رأيت...

فالهاء في الفعل (رأيت) ضمير حذف في المثال الثاني، ونظيره حذف الضمائر في التثنية والجمع نحو: كتابا الأدب بدل: كتابان في الأدب، أو معلمو العربية بدل معلمون للعربية.

وقد ارتبط مفهوم الحذف بعدة تسميات مثل الترك والاستغناء، يقول سيبويه:"ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب. قوله عز وجل: ﴿ **وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغۡفِرَةً وَأَجۡرًا عَظِيمًا** ۝٣٥ ﴾ **الأحزاب** . فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه"[17]ولكن هل كل حذف استغناء؟

يذهب محمد الشاوش إلى رفض اعتبار سيبويه التسوية بين الترك والاستغناء والحذف، إذ أن الاستغناء لا يوافق الحذف والإضمار، وهو على نوعين هما:

1. الاستغناء عن الشيء، وهي حالة قريبة من الحذف ولا تساويها من جهة نية المتكلم في تحقيق الاستغناء.

2. الاستغناء بالشيء عن الشيء وقد مثل له سيبويه بالاستعمال اللغوي للفعل" يدع" "إنهم يقولون**"يدع"** ولا يقولون **"ودع"** واستغنوا عنها بترك، وأشباه ذلك كثير"[18].

والمستقرئ لنصوص الكتاب يلحظ أن المصطلح:استغناء بمقابل العوض، وأما الحذف بمقابل الإظهار، فلا علاقة بينهما على الأقل من جهة القصد والوظيفة.

فالاستغناء يقوم في مستوى نظام اللغة ولم يعتبر حذفا "وإنما هو من قبيل إغناء ظاهرة عن ظاهرة أخرى "[19]، وأما إذا لم يقم التعويض بدل الاستغناء كان ذلك فرعا من فروع الحذف.

أ- الحذف شروطه وأحكامه.

تبين للنحاة أهمية الحذف في الكلام العربي، وأنه أبلغ من الذكر. ولذا التمسوا الطريق إليه لما في ذلك من قوة المعنى، وجودة التركيب.

وغلب على استعمالهم في معرض حديثهم عن الحذف الإشارة إلى علم المخاطب، فقد ورد في الكتاب ذكر هذا الشرط الرئيس عند النحاة. يقول سيبويه:"أضمر لعلم المخاطب بما يعنى"[20] وهذا الكلام ساقه صاحب الكتاب عند الوقوف على شاهد شعري في الإضمار.

ثم إن الحذف لا يستقر بيانه، ولا يقوى أثره إلا إذا كان بقرينة دالة، ولو كان دون ذلك، لكان أشبه ما يكون المخاطب رجما بالغيب، يقول:ابنجني:"قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحروف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[21].

لا يقف تأويل النص عند تكليف علم الغيب، وإنما ما تعنيه هذه العبارة من خلط وفساد في الكلام، فالمتكلم أو المخاطب مقيد في الكلام بالأدلة المقالية أو الحالية، وإذا

انعدمت هذه الأدوات ضاع القصد من الكلام وصار لغوا من الحديث وجورا في التكليف[22].فتأمل الأمثلة الآتية لنتبين معا الفروق في ذكر القرينة وعدمها:

1. قال تعالى: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴿١٨٥﴾ ﴾ البقرة.

2. وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَۖ ﴿١١﴾﴾ الجن.

3. مررت برجل ورأيته...

4. وردنا الماء فوجدنا عليه...

ففي الآيتين اتضحت قيمة الحذف بتقدير المحذوف؛ أي من شهد منكم الشهر صحيحا فليصمه. في الآية الأولى، وفي الثانية، تقديره أي قوم دون ذلك".

أما في المثالين (3) و (4) فإن الكلام فاسد لانقطاعه دون ترك قرينة دالة عليه ولا يعلم المخاطب قصد المتكلم، ولا يقوى على تقدير ما حذف.

وقد ساق التهانوي[23] الدليل العقلي على الحذف وأصله، وجاء بالنصوص القرآنية ليثبت ذلك.

1- قال تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ ﴿٣﴾﴾ المائدة .

2- وقوله: ﴿ قَالَتۡ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِ ﴿٣٢﴾ ﴾ يوسف.

إذ لا يصح الكلام عقلا إلا بتقدير محذوف، إذ أن نسبة التحريم إلى الميتة في الآية الأولى لا تجوز عقلا من حيث هي جرم، أما نسبة الحكم إليه، فلا يفهم إلا بتقدير المحذوف المتعلق بالأكل أو البيع أو الشراء.

وكذلك الشأن في اللوم في الآية الثانية، دل العقل على الحذف، لأن يوسف لا يصلح طرفا للوم، ثم يقدر الحذف بـ" **لمتنني في حبه**" لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه، لأنه ليس اختياريا مثل المراودة.

ومن شروط الحذف التقدم في الذكر نحو :"واعدتني مواعيد عرقوب أخاه، ولكنه ترك "واعدتني" استغناء بما هو فيه من ذكر الخلف، واكتفاء بعلم من يعنى بما كان بينهما قبل ذلك"[24].

وأما ابن هشام فقد جمع بين شروط الحذف وموانعه في ثمانية نقاط أوردها على وجه الإجمال.

1 - قيام قرينة حالية، كقولك لمن رفع سوطا"زيدا" بإضمار أضرب،أو مقالية لمن قال: من أضرب؟"زيدا"، أو قوله تعالى: ﴿**إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ** ﴿٢٥﴾﴾ **الذاريات**. أي سلام عليكم أنتم قوم منكرون،فحذف خبر الأولى، ومبتدأ الثانية.

2 – ألا يحذف ما يكون كالجزء نحو:الفاعل ونائبه وشبهه، نحو قوله تعالى: ﴿**بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۚ** ﴿٥﴾﴾ **الجمعة** .فمثل فاعل، وحذف المخصوص بالمدح أي مثل هؤلاء.

3- ألا يكون المحذوف مؤكدا، وأول من ذكره الأخفش، وتبعه الفارسي، والزجاج وابن جني، وابن مالك. وخالفهم الخليل وسيبويه.

4- لا يحذف ما كان مختصرا للمختصر نحو:اسم الفعل لأنه اختصار لفعله.

5- ألا يحذف العامل الضعيف نحو المجرورات والجوازم والنواصب للفعل إلا إذا كانت الدلالة قوية.

6- ألا يكون عوضا عن شيء نحو ما، في :"أما أنت منطلقا انطلقت.

7- ألا يؤدي حذفه إلى قطع العامل عن عمله.

8- ألا يؤدي حذفه إلى إعمال العامل الضعيف مع وجود العامل القوي[25].

وأغلب شروط الحذف ارتبطت بامتناع الحذف مع العمل في المعمولات لأنه من شروط ثبات الحكم النحوي. ثم إن هذه الشروط هي على قسمين صناعية وترتبط بصناعة النحو وقواعده، وغير صناعية وترتبط بالدلالات المقالية والحالية[26].

فالشرطان السابع والثامن ارتبطا بصناعة النحو وأصوله؛ إذ عمد النحاة إلى باب الحذف لتعديل التناقض الذي وقعوا فيه، وتبرير أحكامهم لا سيما في باب التنازع فقد جاء في الكتاب:"باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله"[27].

وقد وصفه الجرجاني بالإضمار على شريطة التفسير، يقول: "أكرمني وأكرمت عبد الله أردت: أكرمني عبد الله. ثم تركت ذكره في الأول استغناء بذكره في الثاني."[28]

وهنا تأويل البنية وتوجيه العمل في نحو: أكرمني عبد الله، وأكرمت عبد الله إذ تصل المشاركة بين الفعلين ذروتها لتحقيق الحدث والتسوية بينهما.

وقد وجد النحاة صيغة لتجنب التكرار المخل بالمعنى في الحذف، وهذا معنى قول سيبويه "فالعامل في اللفظ أحد العاملين، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع"[29].

وقد ألمح هنا إلى نقطة هامة في دلالة التركيب وهي إعمال الأول معنويا، وإعمال الثاني في اللفظ، ويكون بهذا قد جمع بين رأيي البصرة والكوفة اللتين جاءتا بعده[30].

وهذا التأويل "أقرب إلى مراعاة اللفظ مع اعتبار عدم مناقضة المعنى، والتأويل القائم على محض المعنى"أما في المعنى فقد يعلم السامع أن الأول قد عمل، كما عمل الثاني"[31].

أضف إلى ذلك توفر الإحالة البعدية التي يلوح بها الضمير في الفعل أكرمني، إذ تدفع بالاسم المنصوب "عبد الله" إلى التقدم في التركيب وهي هنا بمثابة قولنا: أكرمني عبد الله وأكرمته. فالمحذوف توسط التركيب، وتأخرت القرينة الدالة عليه وهي(عبد الله).

3. نظرية الإضمار وتوجيه الدلالة

تعد اللغة بنظامها التركيبي والدلالي مجالا تمتد فيه الكلمة بين الإظهار والإضمار ويتحكم في توجيه هذين الطرفين قصد المتكلم وظروف الكلام ونوع الخطاب.

فالإضمار ليس عملا آليا، بل هو عمل مقصود منظم محكوم بقواعد تصريفية وتركيبية. إذ أنه يتجاوز هدف التخفيف والاقتصاد في الجهد إلى توجيه الخطاب وربطه بالمواقف الخارجية عن طريق تجديد الإحالات الخارجية فضلا عن الإحالات الداخلية. وأكثر الضمائر تمثيلا لهذه الوظيفة هي ضمائر الإشارة التي تنحو نحو تعويض عنصر أكبر من الخطاب بعنصر آخر أكثر طواعية.

فاللغة التي تصير بهذه الوحدات قادرة على نقل ما يدور في العالم المادي الواقعي" إلى النطاق اللغوي الرمزي القائم على الإحالة والدلالة"[32]. ويمكن التمثيل لما قلناه بالأمثلة الآتية :

1. هذا الرجل قادم.
2. هؤلاء القوم كرماء.
3. هاتان المرأتان خاشعتان.

فالضمائر في الأمثلة تنقل الاهتمام من داخل التركيب إلى العالم الخارجي، مع تحديد صفة المسند إليه الذي يختلف باختلاف المشار إليه، فيزداد حضور المشار إليه ويقترب من التصور الذهني المسبق فيحدث تطابق بين ما في الواقع وما في الذهن.

إن ارتباط صفة القدوم بالرجل، وصفة الكرم بالقوم، وصفة الخشوع بالمرأتين كان مؤقتا مستمرا في الحاضر، وتختلف درجة ثبات الصفة من الجملة الأولى إلى الثانيـة إلى الثالثـة...

4. التقدير:

يتحدد موقع التقدير عمليا بعد تحقق الحذف أو الإضمار، إذ لا يمكن تحقيق التقدير إلا بوجود دليل يقوم عليه.

لم يكن النحاة في تطبيقاتهم النحوية يميزون بين المصطلحات المتكاملة في الوظيفة، إذ حدث تداخل أدى إلى التسوية بينها في المعنى. ومن ذلك جعلهم التقدير بمعنى الحذف. قال الاسترابادي: "وجزءا الكلام يكونان ملفوظين كـ " زيد قائم " و "قام زيد" ومقدرين كـ"نعم" في جواب من قال"أزيد قائم أو " أقام زيد" أو أحدهما مقدرا دون الآخر وهو إما الفعل كما في"إنْ زيد قام" أو الفاعل كما في " زيد قام " أو المبتـدأ أو الخبر كما في قوله تعـالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴿٨٣﴾﴾ يوسف .

ولعل الذي دفع بالنحاة إلى التقريب بين المفهومين هو تلازمهما؛ إذ أن الحذف يلزم التقدير، والتقدير يدل على وجود محذوف يستدعي تقديره. فهما بمثابة جزئي الكلام لا يستغني أحدهما عن الآخر.

ثم إنهم قربوا مفهوم التقدير من الإضمار، وهذا ما عناه البصريون إلى أن "الفعل المضارع الواقع بعد فاء السببية ينتصب بإضمار أن... وإنما قلنا إنه منصوب بتقدير "أن" لأن الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف"[33].

فالتقدير قد صار عندهم بمثابة الإظهار أو تأويل المضمر بإظهاره، مع احتمالات إظهار المضمر الأصلي أو ما يقع في ذهن المخاطب من تصور لبنية التركيب عند المتكلم.

اشتراك المتكلم والمخاطب في التقدير:

إذا كان الحذف والإضمار من عمل المتكلم، مع مراعاة علم المخاطب بالمحذوف أو المضمر، فإن التقدير يفرض مشاركة بين المتكلم والمخاطب، فعلى المتكلم أن يتوقع افتراض المخاطب للتقدير، ويبني تصوره للمعنى على اعتقاد المخاطب، يقول ابن يعيش" لو قلت: تكلم زيد لكن عمرو سكت" جاز لمخالفة الثاني الأول في المعنى، فجرى مجرى النفي بعد الإثبات.

وذلك أن "لكن" إنما تستعمل إذا قدر المتكلم أن المخاطب يعتقد دخول ما بعد لكن في الخبر الذي قبلها، إما لكونه تبعا له،وإما لمخالطة موجب ذلك، فتقول: ما جاءني زيد لكن عمرو، فتخرج الشك من قبل المخاطب إذ جاز أن يعتقد أن عمرا لم يأت مع ذلك، فإذا لم يكن بين"عمرو" وبين "زيد" علقة تجوز المشاركة؛ لم يجز استعمال "لكن" لأن الاستدراك إنما يقع فيما يتوهم أنه داخل في الخبر، فيستدرك المتكلم إخراج المستدرك منه"[34].

فالمعنى التصوري الذي تحدثه في ذهن المخاطب ينطلق من فكرته عن معنى"لكن"في الجملة التي تفيد نفي ما قبلها وإثبات ما بعدها، ويتبين عنده القصد أن الذي جاء هو عمرو لا زيد.

فالحكم النحوي نتيجة مستخلصة يشترك فيها المتكلم والمخاطب لأجل تحقيق الفهم الموحد. يتحقق مع اقتراب التقدير من الحذف والإضمار اقتراب المخاطب من المتكلم فهما وتواصلا؛ إنهما يتداولان الخطاب وينجزانه معا، حيث يكون الحذف والإضمار "من عمل المتكلم المنتج للبنية النحوية في حين أن التقدير من عمل المخاطب المحلل للبنية "[35]. فالعمل القائم بين المتكلم والمخاطب يتأسس على عدة مبادئ أهمها:

1. التركيب والتحليل، ويراعى في التركيب الحذف والإضمار، وفي التحليل تقديرهما مع النظر إلى خصائص التركيب، والسياق، والإحالة.
2. ضبط قوانين الافتراض المسبق لدى المتكلم والمخاطب على حد سواء.
3. ثبات الحكم النحوي مع تحقق القصد من التركيب المتداول بين المتكلم والمخاطب.

5. تراوح الأحكام النحوية بين الحذف والإضمار والتقدير والتأويل:

تكون مراقبة الأحكام النحوية في النظرية النحوية العربية على مستوى التركيب بوسائل منهجية موجودة في خط سيره التداولي، وتحقق تواصلا بين المتكلم (المنتج) والمخاطب (المحلل)؛ هذه الوسائل هي:الحذف والإضمار والتقدير والتأويل.

تتراوح قوة العنصر المحذوف بحسب نوعه ووظيفته وموقعه في التركيب؛ فإذا كان فعلا فإن قوته تزداد فيؤثر في عنصر موجود رغم حذفه ويزداد التلازم بين بنية منطوقة وبنية غير منطوقة يرتكز في أساسه على المعنى[36]. إذ يعوض المحذوف بعنصر أو قرينة تشير إليه وتوضح دوره الدلالي. وتزداد عناصر التركيب ارتباطا بالحذف والإضمار مثلما ارتبطت بالإظهار.

فالعلاقة التركيبية الدلالية بين الاسم والفعل تتحدد في ثلاثة اتجاهات يحكمها السياق،و علم المخاطب يقول سيبويه: "فاعرف فيما ذكرت لك أن الفعل يجري في الأسماء

على ثلاثة مجار:فعل مظهرلا يحسن إضماره،وفعل مضمر مستعمل إظهاره، وفعل مضمر متروك إظهاره"[37].

هذه احتمالات الإضمار في الفعل ارتبطت بعناصر الحدث الكلامي من متكلم ومخاطب،وسياق وقرائن حالية ومقالية.

فأما التواصل بين المتكلم والمخاطب فإنه يقوي الإضمار ويثبته في ذهنيهما لشدة الاهتمام بالعنصر المحذوف والقيام على تقديره أو تأويله بالاستناد إلى العناصر الظاهرة.

فالظاهر لا يحتاج إلى إعمال فكر وروية مثلما هو الشأن مع المحذوف والمضمر ثم إن احتمالات الإضمار واسعة بدليل نص سيبويه:

1. مضمر مستعمل إظهاره، ويظهر تصرف المخاطب في إظهاره.
2. مضمر متروك إظهاره ويظهر غياب المخاطب وجهله به.

يبين ابن جني سبب انصراف النحاة عن إظهار الضمير يقول:"أما تركهم إظهار الضمير في الثاني وأن يقولوا: بين ذراعي وجبهته الأسد ونحو ذلك فإنهم لو فعلوه لبقي المجرور لفظا لا جار له في اللفظ يجاوره؛لكنهم لما قالوا:بين ذراعي وجبهة الأسد صار كأن الأسد في اللفظ مجرور بنفس الجبهة وإن كان في الحقيقة مجرورا بنفس الذراعين. وكأنهم في ذلك إنما أرادوا إصلاح اللفظ..."[38].

والذي عناه ابن جني هنا أن النحاة يحافظون على سلامة أحكامهم وتراكيبهم.

والملاحظ أن وتيرة الحذف والإضمار تسير مع المقاصد الكبرى للكلام من قصد إلى التعميم أو التخصيص التي تتحكم في صياغة التركيب وتوجيهه.

وتتفاعل مع مقولات أخرى نحو التقديم والتأخير، لتنتج لنا مستويات مختلفة من التراكيب تحمل شبكة المعنى المتصل.

فالحذف يعد من أهم المقولات النحوية التي تحمل عدة معان تأويلية. تأخذ بناصية التركيب والدلالة، وتبعث على المساهمة في إنتاج المعنى من طرف المخاطب.

وقد بلغت عناية النحاة والبلاغيين به حتى وصف أحد الباحثين النحو العربي بأنهنحو حذف أكثر منه نحو إظهار[39].

ليس التأويل شرطا مفتوحا على الحذف بل إنه يتحدد بوجود الأدلة المقالية أو الحالية ويتقلص دوره إذا تعلق الأمر بالأدلة الصناعية نحو معنى الصيغة.

والمعول عليه أن التركيب له منفذان؛ منفذ محكوم بقوة السياق والظروف المحيطة بالكلام، ومنفذ محكوم بقوة النحو وأحكامه.

حيث شكل الحذف ثنائية الرقابة الداخلية والخارجية.إذ جعل من التأويل عملية تفاعل حركي مع معنى التركيب، مع ترجيح أحد المعاني المحتملة ليفتح مجال التواصل.

الهوامش والمراجـــع

-1 مفتاح العلوم، ص228-229 .
-2 أبو حيان، البحر المحيط، ج6، ص474 .
-3 البحر المحيط، ج1 ،ص307 .
-4 المصدر نفسه، ج7، ص194 .
-5 همع الهوامع، ج3، ص104-106 .
-6 الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص111 .
-7 شرح الكافية، ج1، ص67.
-8 المصدر نفسه، ج1، ص304.
-9 الصاحبي، ص192 .
-10 شعبان بوبكر، مبحث الجنس في العربية ملاحظات دلالية حول ظاهرة التذكير والتأنيث"مقال مقدم ضمن أعمال الندوة التي نظمها قسم اللغة العربية، كلية الآداب منوبة 1992م ، الموسومة" صناعة المعنى وتأويل النص" ص35-36 .
-11 خالد ميلاد، في تشكل المعنى النحوي ، "الأمر في العربية نموذجا" مقال مقدم ضمن أعمال الندوة الملتئمة بكلية الآداب منوبة 1999م الموسومة:" المعنى وتشكله" ج2 ، ص840 .
-12الكتاب ، ج2 ، ص 130 .
-13 الخصائص، ج2 ، ص381 .
-14 المصدر نفسه، ج2، ص382 .
-15 مغني اللبيب ج2 ،ص692 .
-16 نتائج الفكر في النحو، ص165 .
-17 الكتاب، ج1، ص74 .
-18 الكتاب، ج1 ،ص25 .
-19 أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية،ج2 ، ص1133 .
-20 الكتاب ،ج1 ، ص47 .
-21 الخصائص ، ج2 ، ص362 .

-22 الخصائص، ج2 ، ص373 .
-23علي بن محمد التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه : أحمد حسين بسج دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط1 ، 1418 هـ1998- م ، ج1 ، ص432-433 .
-24 الكتاب، ج1 ،ص272 .
-25 مغني اللبيب ،ج2 ص694-700 .
-26 المصدر نفسه، ج2، ص694 .
-27 الكتاب ج1 ، ص73 .
-28 الدلائل ، ص132 .
-29 الكتاب ج1 ، ص74 .
-30 الإنصاف في مسائل الخلاف ،ج1 ، ص83 .
-31 محمد الشاوش ، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ج2 ، ص1157 .
32- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية ، ج2 ، ص1081 .
-33 الإنصاف ،ج2 ، ص89-90 . المسألة 77 .
- 34شرح المفصل ،ج5 ، ص28 .
- 35الشاذلي الهيشري، الضمير بنيته ودوره في الجملة ،منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس 2003 م، ص79 .
- 36سعيد حسن بحيري ،عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه ، مكتبة الأنجلومصرية ، ط11410 هـ 1989 م، ، ص227 .
-37الكتاب ، ج1 ، ص296 .
-38 الخصائص، ج2 ، ص410 .
-39 محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ج2 ، ص1195 .